المانع واجيب بانه انما صرح به اهتماما بجانب الاسم لانه اضعف من الفعل
في العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه
دالا على انه ليس بشرط وقد مر عنهم ان قول المص انه لم يكن مانع حصل شرط
لنصب الاسم السابق بما يفسر الوصف لا لعده من الاشتغال
حتى يقال قد تقدم ان مدار الاشتغال على صلاحية العامل في ذاته
لان ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وان عرض مانع من ذلك
وصلة ال عاملة لذاتها وعدم عملها العارض وقوعها صلة فلا
موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكال البعض بذلك
وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بان الصلة متممة للموصول
فهي كالجزء منه فكان منع العمل للذات ومنه ثم اي ومن اجل ان ما لا يعمل
فيما قبله لا يفسر عاملا امتنع تفسير الصفة المشبهة ظاهرا
ولو مع الظروف وان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من اشتغالها
ولا يرد على اخراجها من قول المص وصفا ذا عمل لان الكلام في الاشتغال
على العموم او بالنظر للمفعول به الذي هو الاصل في الباب اه فيسم
يتعين الرفع في نحو زيد عليكه ابي على ان زيدا مبتدا خبره الفعل النايب عنه
اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره الفعل
النايب الخ سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بانه لا يصح ان يكون
اسم الفعل او المصدر خبرا لان اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر مفعول
اه وهو ظاهر بالنسبة الى المصدر اما بالنسبة الى اسم الفعل
فالظاهر انه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من ان اسم
الفعل لا محل له لان المحل على ما قلنا للمجموع اسم الفعل ومعموله
والمنفي محلية اسم الفعل وحده فاعرف
ومراده بتعين الرفع امتناع النصب

بالمحذوف

٣ ٤٧

بالمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافي جواز نصبه
بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال اما فعل كالزم واغر
اذ لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على
ما قيل واما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوز عمل اسم
الفعل والمصدر محذوفين نعم يجوز النصب اي على الاشتغال
بفعل محذوف او اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر ومحل
جواز النصب اذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر فيتعين في
قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين مبتدا وتعسا
مصدر الفعل محذوف هو الخبر اي تعسهم الله تعسا ودخلت الفا
في الخبر وان فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو ان الذين
فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا
يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تعسا لوجود المانع
وهو الفا لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر في باب
الاشتغال عاملا قاله الدماميني وتعليله بوجود الفا اولى من
تعليل المغني بان اللام متعلقة بمحذوف استونف للتبيين
لا بالمصدر لانه لا يتعدى باللام وليست لام التقوية لانها لازمة
ولام التقوية غير لازمة يعني فالضمير من جملة اخرى غير جملة
التفسير فقد رد الدماميني دعوى لزومها بقول ابن الحاجب
في شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدا ورعيا اياه فعلى
كونها لام التقوية يجوز الاشتغال في نحو زيد اسقيا له كما عليه
جماعة منهم ابو حيان وان خالفهم في المغني بنا على تعليله السابق
وباسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره
الفعل النايب الخ سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بانه لا يصح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)